INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY

ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

" تقييم دور آلية التمويل المصرفي في دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمواجهة مشكلة الفقر عن طريق التحول من الاقتصاد غير الرسمي في مصر ـ دراسة تطبيقية"

ياسر احمد محمد سباعي
خبير مصرفي ومحاضر بالأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

الملخص باللغة العربية : استهدفت الدراسة تحديد الدور الذي تلعبه آلية التمويل المصرفي في دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كأحد أهم أدوات التحول من الاقتصاد غير الرسمي في مصر، وذلك عن طريق تحديد دور بعض العوامل الرئيسية المحددة لقرار منح الإئتمان المصرفي في هذا المجال. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانه مكونة من (30) فقرة تغطي ثلاثة محاور أساسية، وهي: عناصر الوضع المالي للعميل، والعناصر المتعلقة بالسمات الشخصية للعميل، والعناصر المرتبطة بنمط السياسات الإئتمانية للبنك المُقرض، وذلك للوقوف على تأثيرها في اتخاذ القرار الإئتماني. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد في تحليل البيانات على البرنامج الإحصائي SPSS وكذلك على بعض الأساليب الإحصائية، كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار (T) لعينة واحدة واختبار (T) لعينتين مستقلتين.

وقد اظهرت نتائج الدراسة أن هناك دوراً مهم لعوامل (الوضع المالي للعميل، والسمات الشخصية للعميل، ونمط السياسات الإئتمانية للبنك المُقرض) في اتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي بالبنوك التجارية المصرية. وانطلاقا من نتائج الدراسة، عرض الباحث مجموعة من التوصيات المهمة في هذا الشأن.

الكلمات المفتاحية : التمويل المصرفي. المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ظاهرة الفقر. الاقتصاد غير الرسمي.

Abstract: The study aimed to determine the role played by the bank financing mechanism in supporting MSMEs projects as one of the most important tools for transformation of the informal economy in Egypt, by identify some main factors that determine the credit decision at the Commercial banks in financing MSMEs.

To achieve the objectives of the study, Questionnaire of (30) items was designed covering three main axes, namely: client s position, client s characteristics, and credit policies of the commercial bank, and its role in determining the credit decision by Egyptian commercial banks.

Researcher has used the descriptive analytical approach, and SPSS program to analyze the results, standard deviation, arithmetic average, one sample T- Test, and independent sample T- Test were also utilized. The results of the study have revealed that there is a significant role for these factors in determining the credit decision by Egyptian commercial banks. Accordingly, the researcher presented main important recommendations.

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY

ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

Keywords: Bank financing, Poverty phenomenon**,** Micro, Small, Medium Enterprise (MSMEs), Informal economy.

1- المقدمة:

تحظى ظاهرة الفقر باهتمام عالمي ودولي كبيرين، ويتبلور هذا الاهتمام من خلال الدراسات والخطط والبرامج التي تتبناها بعض المؤسسات العالمية والدولية وذلك للقضاء على الفقر أو الحد منه، من خلال معرفة مواطن الفقر وأسبابه وخصائصه ومؤشراته. ووفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الصادر في 25 أيلول/ سبتمبر 2015، فقد جاء الهدف الأول من أهداف البرنامج الإنمائي للتنمية المستدامة لعام 2030، ليكون القضاء على الفقر، كما جاءت الأهداف الثلاثة التالية لتركز على توابع ونتائج الفقر، ألا وهي : القضاء التام على الجوع، وضمان الصحة الجيدة والرفاه، ثم ضمان التعليم الجيد. ورغم التقدم في مجال مكافحة الفقر في السنوات الأخيرة، إلا أن أزمة كوفيد- 19 أدت إلى تباطؤ هذا التقدم بصورة كبيرة.

ويُعد البُعد الاقتصادي من أهم أبعاد التعاطي مع هذه الظاهرة، إلى جانب البُعد الاجتماعي والقانوني والسياسي، لكن ومع تراجع دعم الحكومات في أغلب الدول، وعدم قدرتها على الوفاء بشكل كامل وكبير بالتزاماتها الاجتماعية تجاه الطبقات الفقيرة في مجتمعاتها، يظهر دور الاقتصاد بما يهدف إليه من تنمية مستدامة تحول طبقة الفقراء إلى طبقة منتجة تنتقل بنواتج وعوائد عمل أفرادها إلى ما فوق خط الفقر. لذلك فإن السياسات الاقتصادية التي بدأت معظم الدول بانتهاجها، وضعت ظاهرتي الفقر والبطالة على مسرح الأحداث، كظواهر تستحق البحث والعلاج، وباتت تهدد تماسك وإستقرار المجتمعات لما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي، كما تؤثر على الجانب الاقتصادي الذي سيُحرم من طاقات بشرية تصنف ضمن الطاقات المعطلة، بينما الاستغلال الأمثل لها من شأنه أن يدفع عجلة التنمية في هذه الدول.

ومن ناحية أخرى يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، تعاني منها وبدرجات متفاوتة، كل أنواع الاقتصاديات في العالم، ويرجع الفضل في طرح الاقتصاد غير الرسمي كمفهوم إلى عالم الإنسانيات (كيث هارت K. Hart) ، الذي قام بطرح ورقة عمل خلال مؤتمر حول البطالة في المناطق الحضرية في أفريقيا، والمنعقد عام 1971، حيث ناقش قضية فقراء المناطق الحضرية ووصفهم بأنهم ليسوا عاطلين عن العمل، بل أنهم غالبًا ما كانوا يعملون مقابل عوائد متدنية وغير منتظمة ومخفية عن التنظيم الإداري (Schneider, 2011: 44). وبعدها أصدرت منظمة العمل الدولية تقريرها عن الدخل والتوظف في كينيا عام 1972، والذي أقرت فيه بوجود قطاع هامشي وغير منظم من الاقتصاد، ينتج سلعًا ويخلق وظائف ودخول للفقراء، وأطلق عليه الاقتصاد غير الرسمي، وهكذا ظهر هذا المصطلح لأول مرة عام 1972.

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

وبناء على ماتقدم، فإنه يُنظر إلى المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كقوة ديناميكية للنمو الاقتصادي المستدام، وإيجاد فرص العمل، وفتح مجال واسع أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي مما يخفض الضغط على الحكومة والقطاع العام في توفير فرص العمل. كما تمثل هذه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة، والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، وكذلك تستحوذ على اهتمام الباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول. ورغم أهمية هذه المؤسسات إلا أنها تعاني من مشكلات عديدة في الجوانب الفنية والتسويقية، وتأتي مشكلة التمويل أو توفير الموارد المالية اللازمة، في مقدمة هذه المشكلات.

ورغم تعدد واختلاف تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الدول والمؤسسات وفقا لدرجة تطور الاقتصاد والقطاعات التي تضم تلك المشروعات، إلا أن هناك اتفاق على وجود فجوة بين الاحتياجات التمويلية التي تحتاجها المنشات الصغيرة والمتوسطة وبين ماتحصل عليه بالفعل خاصة في الدول النامية. فعادة ما تستحوز المنشات الكبرى على النصيب الأكبر من التمويل المصرفي، بينما يتم دعم المنشات متناهية الصغر من خلال مؤسسات التمويل متناهية الصغر ومن خلال برامج تمويل خاصة بها، ليعزز ذلك إعتبار المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنها " الوسط المفقود " فيما بين المنشات متناهية الصغر من ناحية والمشروعات الكبرى من ناحية أخرى. ومن ناحية أخرى، تتحفظ أغلب البنوك المخاطرة في تمويل هذه المشروعات، حيث الاعتقاد السائد أن تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة محفوف بالمخاطر، وخدمتها تتطلب الكثير من الإهتمام مع ارتفاع التكاليف، مما يجعل منها أقل ربحية من تمويل الشركات الكبيرة التي تتمتع بثقة اكبر من جانب المؤسسات المالية التي تقدم تسهيلات ائتمانية، ولذلك ظلت البنوك المصرية ولفترة طويلة تعتبر أن القروض الشخصية (وهي أحد أنواع قروض التجزئة المصرفية) ، والقروض الممنوحة للشركات الكبرى، تعد اكثر أماناً بالنسبة لها.

وانطلاقاً من أهمية مشكلة التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تتناول الدراسة تقييم لدور الآليات المصرفية في تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك في الإطار الأشمل لدور القطاع المصرفي المصري في دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي للدولة.

2 ـ مشـــكلة وتساؤلات الدراسة وأهدافها وأهميتها:

1/2 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد وتقييم دور آليات التمويل المصرفي في مجال تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك من وجهة نظر كلاً من العاملين بقطاع الإئتمان بالبنوك، والعملاء أصحاب هذه المشروعات من طالبي الإئتمان، وذلك للوقوف على أهم العوامل المؤثرة في القرار الإئتماني المتعلق بهذه المشروعات، وعليه فإن مشكلة الدراسة يمكن صياغتها في التساؤلات التالية:

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

1/1/2 هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الإئتمان المصرفي وبين الوضع المالي للعميل في مجال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ؟

2/1/2 هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الإئتمان المصرفي وبين السمات الشخصية للعميل في مجال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ؟

3/1/2 هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار الإئتمان المصرفي وبين نمط السياسة الإئتمانية للبنك المُقرض في مجال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ؟

4/1/2 هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأهمية النسبية للعوامل الثلاثة (الوضع المالي للعميل، والسمات الشخصية للعميل، ونمط السياسة الإئتمانية للبنك المُقرض) في اتخاذ قرار الإئتمان المصرفي في مجال تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالبنوك المصرية ؟

2/2 أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1/2/2 تحديد العوامل الرئيسية المحددة لقرار الإئتمان المصرفي في مجال تمويل المشروعات متناهية لصغر والصغيرة والمتوسطة بالبنوك المصرية .

2/2/2 تحليل هذه العوامل وتقييم أهميتها النسبية.

3/2/2 الوقوف على المعوقات والصعوبات التي تؤثر في اتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي في مجال تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالبنوك المصرية.

4/2/2 تقديم بعض الإقتراحات والتوصيات التي من الممكن أن تسهم في رفع كفاءة تمويل البنوك المصرية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك انطلاقاً من نتائج الدراسة.

3/2 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من ***الناحية النظرية***، في كونها تتناول موضوعاً مهماً وحيوياً ألا وهو تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما لهذا القطاع من أهمية كبيرة في مجال التنمية المستدامة في الدول النامية بوجه عام وفي مصر بشكل خاص، ولتسهم الدراسة بذلك في إثراء الأدب الإداري المتعلق بهذا المجال، وفي سّد فجوة بحثية حيث لا يوجد في حدود علم الباحث دراسات تناولت هذا الموضوع في مصر، ومن ***الناحية العملية***، فإن الدراسة مطبقة على قطاعين مهمين من قطاعات الاقتصاد القومي، ألا وهما قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع المصرفي، كما تتناول موضوعاً مهماً ألا وهو التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، ويأمل الباحث أن تساعد نتائج الدراسة الحالية المسئولين في تحسين جودة القررات المتعلقة بهذه المجالات. أما من ***الناحية الشخصية*** فالدراسة تمثل أهمية شخصية للباحث كونها في مجال العمل المصرفي الذي أمضى به أكثر من ربع قرن في جميع المستويات االتنفيذية والإدارية والبحثية، لذلك فهي تمثل اضافة لخبرات ومعارف الباحث بالقطاع الذي ينتمي إليه.

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

3 ـ منهجيـــة الدراســـة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في التعامل مع المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة، وهو منهج مناسب لمثل هذا النوع من الدراسات، ويركز هذ المنهج في المرحلة الوصفية Descriptive على توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة وعرض الإطار النظري لها، والتعرف على ما توصل إليه الآخرون من خلال استعراض أهم الدراسات السابقة، وصياغة الفروض واستخدام الاستقصاء Survey للحصول على البيانات من المفردات الممثلة لمجتمع الدراسة بإستخدام قائمة الاستقصاء Questionnaire المعده لجمع البيانات. وفي المرحلة التحليلية التفسيرية Explanatory يتم الوقوف على العلاقات المتعلقة بأبعاد الدراسة وصولاً إلى اختبار الفروض الرئيسية للدراسة.

3/ 1 فروض الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة وكإجابات مؤقته على تساؤلاتها، واسترشاداً بنتائج الدراسات السابقة في مجال الدراسة، يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالي، بإستخدام فرض العدم Null Hypotheses ، والمتعارف عليه في مجال مناهج البحث في العلوم الإجتماعية، وذلك كما يلي:

1/1/3 لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار منح الإئتمان المصرفي والوضع المالي للعميل بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، محل الدراسة.

2/1/3 لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار منح الإئتمان المصرفي والسمات الشخصية للعميل بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، محل الدراسة.

3/1/3 لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار منح الإئتمان المصرفي ونمط السياسة الإئتمانية للبنك المُقرض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، محل الدراسة.

4/1/3 لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأهمية النسبية للعوامل الثلاثة مجتمعه (الوضع المالي للعميل، والسمات الشخصية للعميل، ونمط السياسة الإئتمانية للبنك المُقرض) لفئتي الدراسة، في اتخاذ قرار الإئتمان المصرفي في مجال تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالبنوك المصرية، محل الدراسة.

3/3 مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين رئيسيتين، هما: مديرو فروع البنوك وموظفوا ائتمان المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمجموعة من البنوك المصرية (البنك الأهلي المصري، وبنك مصر، وبنك القاهرة) ، والعملاء طالبو الإئتمان من هذه البنوك. وقد تم اختيار العاملين والعملاء بالبنوك الثلاثة حيث أنها بنوك القطاع العام التجاري في مصر والمعنية في الأساس بتنفيذ السياسة النقدية للدولة بشكل يفوق توجهات البنوك الخاصة وفروع البنوك الأجنبية. وقد تم تطبيق الدراسة على العملاء والعاملين بالبنوك الثلاثة في اقليم وسط الوجه القبلي (ويشمل محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج والوادي الجديد) واختيار عينة الدراسة بشكل عشوائي من بين الفئات المشمولة بالدراسة، وفيما يتعلق بالعينة فإنه نظراً لأن مجتمع عملاء هذه البنوك غير محدود ولايمكن تكوين إطار له ونظراً لكبر حجم مجتمع العاملين في مجال الإئتمان ومديري الفروع، فقد تم تحديد حجم العينة بالحد الأقصى في الدراسات الميدانية والذي يبلغ (384) مع زيادتها إلى (400) مفردة لتلافي أثر عدم ورود بعض قوائم الاستقصاء أو وجود أخطاء في بعض القوائم،

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

وتم توزيع القوائم بين العاملين والعملاء بالبنوك الثلاثة وفقاً للجدول التالي رقم (1)، وبعد فحص ومراجعة القوائم المسترده تم استبعاد عدد (18) قائمة من قوائم العاملين و(37) قائمة من قوائم العملاء، وهي قوائم غير صالحة للتحليل لعدم اكتمال الاجابات، وبذلك بلغ عدد قوائم الاستقصاء التي خضعت للدراسة والتحليل (382) قائمة للعاملين، و(363) للعملاء بما يمثل نسبة 95% ، 90% على الترتيب من اجمالي القوائم الموزعة وهي نسبة استجابة مرتفعة، وقد يكون لعمل الباحث في القطاع المصرفي وارتباطة بعلاقات وثيقة داخل هذا القطاع وفي الأقليم الذي تم تطبيق الدراسة عليه، دوراً في ارتفاع هذه النسبة من الاستجابة.

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة بالبنوك الثلاثة

م	البنك	عينة العاملين	عينة العملاء
1	البنك الأهلي المصري	135	135
2	بنك مصر	135	135
3	بنك القاهرة	130	130
	المجموع	400	400

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات قائمة استقصاء الدراسة الميدانية.

4/3 أداة الدراســـة :

اعتمد الباحث على اسلوب الإستقصاء في الحصول على البيانات من مجتمعي الدراسة، وذلك عن طريق قائمة استقصاء تم اعدادها لهذا الغرض ومستمده من مقاييس معتمده في الدراسات السابقة في نفس المجال، وتم تقسيم القائمة إلى قسمين رئيسيين، الأول يحوي بيانات أساسية عن مفردة الدراسة، والثاني يحوي بيانات متعلقة بموضوع الدراسة، وقد اشتمل القسم الثاني من القائمة على (30) فقرة تغطي ثلاث مجالات، وهي:

المجال الأول: عناصر الوضع المالي للعميل، وتمثل هذا الجزء في عشر فقرات.

المجال الثاني: عناصر السمات الشخصية للعميل، وتمثل هذا الجزء في عشر فقرات.

المجال الثالث: العناصر المرتبطة بنمط السياسات الإئتمانية للبنك المُقرض، وتمثل هذا الجزء في عشر فقرات.

وقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لحساب معاملات الثبات للقائمة بما تحويه من أسئلة وعبارات تتعلق بأبعاد المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع للدراسة، والجدول التالي (جدول رقم2) يعرض معاملات ألفا كرونباخ لثبات المقياس، على النحو التالي:

جدول رقم (2) معاملات ألفا كرونباخ لثبات مقياس الدراسة

م	المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات Alpha
1	مؤشرات الوضع المالي للعميل	10	0.786
2	السمات الشخصية للعميل	10	0.683
3	نمط السياسة الإئتمانية للبنك المُقرض	10	0.674
	قائمة الاستقصاء ككل	30	0.728

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات قائمة استقصاء الدراسة الميدانية.

أما فيما يتعلق بصدق المقياس، فقد اعتمد الباحث في البداية على طريقة صدق المحكمين، والتي تقيس صدق المحتوى، وذلك بعرض المقياس على بعض من مديري وموظفي البنوك، لإبداء رأيهم في وضوح عبارات المقياس وتماسكها وتكاملها، وتعديلها وفقاً لما يرونه من ملاحظات. كما استخدم الباحث طريقة الصدق الذاتي، وذلك بحساب معاملات الصدق الذاتي لمتغيرات الدراسة حيث أن: معامل الصدق الذاتي = الجذر التربيعي لمعامل ألفا للثبات.

5/3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

اعتمد الباحث في معالجة البيانات على البرنامج الإحصائي SPSS ، وهو البرنامج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات، كما اعتمد في التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة على العديد من الأساليب والأدوات الإحصائية، وهي

1/5/4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك لوصف بيانات الدراسة.

2/5/4 معامل ألفا كرونباخ للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.

3/5/4 اختبار (T) لعينة واحدة .

4/5/4 اختبار (T) لعينتين مستقلتين بهدف التحقق من الفروق في الأهمية النسبية لعوامل منح الإئتمان في اتخاذ قرار الإئتمان المصرفي.

6/3 حدود الدراســــــة:

وتتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1/6/3 الحدود المفاهيمية : حيث اقتصرت الدراسة على ثلاث محاور أساسية من العوامل المؤثرة في قرار منح الإئتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي: عناصر الوضع المالي للعميل، والعناصر المتعلقة بالسمات الشخصية للعميل، والعناصر المرتبطة بنمط السياسات الإئتمانية للبنك المُقرض، والتي يرى الباحث من خبراته العملية والأكاديمية أنها العناصر الأكثر تأثيراً في هذا المجال. كما أنها من أبرز عناصر المنظومة الأشهر في مجال إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي، وهي المعروفة بإسم (Five C's of Credit) والتي على أساسها يقوم البنك بدراسة الجوانب المختلفة المؤثرة على قرار منح الإئتمان المصرفي، ناهيك عن أنها العوامل الأكثر استخداما في الدراسات السابقة .

2/6/3 الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على مديري فروع البنوك وموظفوا ائتمان المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمجموعة من البنوك التجارية المصرية العامة (البنك الأهلي المصري، وبنك مصر، وبنك القاهرة)، والعملاء طالبو الإئتمان من هذه البنوك، وذلك في محافظات اقليم وسط الصعيد، وهي محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج والوادي الجديد، وجاء اقتصار الدراسة مكانياً على الحدود السابقة، للأسباب التالية:

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

1/2/6/3 محدودية الإمكانيات من حيث الوقت والجهد والتكلفة، والتي تحول دون تمثيل جميع فروع البنوك المذكورة في جمهورية مصر العربية والمنتشره بطول البلاد وعرضها.

2/2/6/3 إن جميع فروع البنك تخضع لذات القواعد والنظم والإجراءات، وتنتمي لنفس الثقافة التنظيمية، ولذات القيادة، ومن ثم يتوقع الباحث عدم وجود اختلافات كبيرة ومؤثرة في حالة تطبيق الدراسة على فروع بقية محافظات جمهورية مصر العربية.

3/2/6/3 أن الأفراد المستقصى منهم ـ سواء مديري الفروع أو العاملين بمجال الإئتمان ـ ليسوا من متخذي القرار في العديد من أبعاد متغيرت الدراسة، حيث تخضع هذه الأمور لسياسات مركزية موحده بالمراكز الرئيسية للبنوك.

4/2/6/3 أن هذه المحافظات الأربعة من المحافظات الأكثر فقراً على مستوى الجمهورية، مما يجعلها مناسبة لموضوع الدراسة.

3/6/3 الحدود الزمنية: البيانات التي بنيت عليها نتائج الدراسة تم جمعها من مفردات مجتمع الدراسة خلال الفترة من 15 نوفمبر 2020 إلى 20 يناير 2021، وقد ساعد الباحث في إنهاء الدراسة الميدانية في هذه الفترة القصيرة نسبياً إنتماؤه للقطاع المصرفي وعلاقاته داخل هذا القطاع والإقليم الذي تغطيه الدراسة.

4 ـ الاطار النظري لمتغيرات الدراســـة :

4/ 1 مفهوم الاقتصاد غير الرسمي :

طبقًا لموسوعة ويكيبديا، فإن الاقتصاد غير الرسمي يقصد به جميع الأنشطة الاقتصادية التي تحدث خارج مجال الاقتصاد الرسمي الذي تقوم الحكومة بضبطه، ويشير هذا النوع من الاقتصاد إلى قطاع الدخل الذي تكون فيه أنواع معينة من الدخول ووسائل إدارتها غير مضبوطة من قبل مؤسسات المجتمع في بيئة قانونية واجتماعية معينة، ووفقًا لـ(شنابدر، وإنسني، 2002: 3) يطلق مصطلح الاقتصاد غير الرسمي على ملايين العاملين في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات من غير الملتزمين بالنظم والقوانين، ولا يدفعون الضرائب عن دخولهم، ولا يخضعون للأجهزة الرقابية المختلفة، ووفقًا لصندوق النقد الدولي، يشمل الاقتصاد غير الرسمي جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت عنها السلطات الضريبية.

وبالطبع فإن العاملين في هذا القطاع يحرمون من فرص التدريب والضمان الاجتماعي والوصول إلى أسواق الائتمان المصرفي لتنمية أعمالهم، بالإضافة إلى تعرضهم إلى بيئة عمل محفوفة بالمخاطر نتيجة تواجدهم خارج الهياكل والمؤسسات القانونية الرسمية. ومن جهة أخرى، فإن هذا النوع من الاقتصاد يهدد سلطة وإيرادات الدولة من خلال التجنب العمدي للقوانين والتنظيمات والضرائب، مما يقلص من إيرادات الدولة، وبالتالي يؤثر على الإنفاق العام على البنية التحتية، كما أنه قد يصبح مجالاً رائجًا لعمليات غسيل الأموال Money Laundry ، حيث يتم إخفاء الأموال غير المشروعة المصدر في أنشطة اقتصادية بعيدة عن أعين الدولة (الأسرج، 2014 : 16). وتزداد أهمية هذا الاقتصاد من خلال ما يمثله حجمه كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للدول، رغم عدم وجود دراسة علمية

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

تحدد بدقة حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية، حيث تُعد مسألة معرفة حجم الاقتصاد غير الرسمي من المسائل الشائكة، ويكمن جوهر الإشكالية في أهم خاصية من خصائصه، حيث أنه اقتصاد خفي غير خاضع لرقابة الدولة، وأنه خارج إطار الدفاتر والسجلات الرسمية (عباس، 2019: 3).

وقد طور الاقتصاديون مع مرور الوقت بعض الطرق لمعرفة الحجم التقريبي للاقتصاد غير الرسمي، منها ما هو مباشر كطريقة المسح بالعينات، ومنها ما هو غير مباشر كمنهج المعاملات، ومنهج الطلب على النقود، وحساب استهلاك الكهرباء (Elbadawi and Norman, 2008: 35–36)، وعمومًا ليس موضوع هذه الورقة البحثية التعرض لهذه الطرق، ولكن فقط نشير إلى أنها طرق علمية معتمدة في جميع دول العالم بجانب المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

ونعرض فيما يلي المنهجيات المعتمدة في إحصائيات القطاع غير الرسمي في بعض الدول العربية وفقًا للأمانة الفنية لصندوق النقد العربي(*)، كما يظهر في الجدول رقم (3) ، فيما يوضح والشكل التالي رقم (1) يبين مساهمة القطاع غير الرسمي كنسبة مئوية في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية، حيث يشكل الاقتصاد غير الرسمي نسبة لا يستهان بها في اقتصادات الدول العربية، بالرغم من وجود تباين بين الدراسات المختلفة حول تقديرات حجم هذا الاقتصاد، إلا أنها جميعًا تؤكد على تزايد حجم أنشطته في معظم الدول العربية (عباس، 5:2017).

ووفقاً لذلك فإن جميع الطرق المستخدمة في تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي هي طرق وأساليب تقديرية، لعدم وجود دراسة علمية تحدد على وجه الدقة حجم هذا الاقتصاد، إلا أن هذا لا ينفي ضرورة وأهمية دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي للدولة. وإذا كان للاقتصاد غير الرسمي بعض الآثار الإيجابية التي تظهرها قدرته على لعب دور المهدئ الاجتماعي من خلال مساهمته في خلق وظائف وتوليد دخول، إلا أنها مهدئات مؤقتة لا تنفي الآثار السلبية لهذا الاقتصاد المتمثلة في التأثير على التوزيع العادل للدخول، وحدوث تحول في تخصيص الموارد لصالح الاقتصاد غير الرسمي، وإعادة توزيع الموارد لصالح الأنشطة الأقل كفاءة، وصعوبة توفير التغطية الاجتماعية والضمان الاجتماعي وتأمين شروط الصحة والسلامة المهنية وظروف العمل اللائق للعاملين، ناهيك عن عدم القدرة على تبني الخطط التي تحقق التنمية المستدامة على أساس واقعي وصحيح من البيانات.

جدول رقم (3) المنهجيات المعتمدة في إحصاءات القطاع غير الرسمي في بعض الدول العربية

الدولـة	المنهجية المعتمدة
مصر	ـ التعداد الاقتصادي الذي يغطي جميع الأنشطة داخل المنشآت، كما يعتمد مسح نفقات ودخل الأسر بالنسبة للأنشطة التي تتم خارج المنشآت، وهناك أيضًا مسح القوى العاملة الذي يضم العاملين داخل وخارج المنشآت.
الجزائر	ـ الاعتماد على بيانات مسح العمالة لدى الأسر لتحديد حجم العمالة في القطاع غير الرسمي، وقد أنجز آخر مسح عام 2016 ، وفي إطار الحسابات القومية تستخدم طرق غير مباشرة لتحديد حجم هذا القطاع

(*) أمانة اللجنة الفنية لصندوق النقد العربي ـ الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية، 8 : 9 نوفمبر 2017.

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY

ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

	في الناتج المحلي الإجمالي.
تونس	ـ المسح الوطني للمؤسسات الصغرى الذي يغطي جزءًا مهمًا من القطاع غير الرسمي، وهناك إمكانية إنجاز مسح تكميلي حول الوحدات الغير مدرجة في السجل الوطني للمؤسسات، وقد أنجز هذا المسح عام 2012.
المغرب	ـ المسح الوطني حول القطاع غير الرسمي، واعتماد نظام المسوحات التي تجمع بين الأسر والمنتجين غير الرسميين، وتتم عبر مرحلتين، الأولى: تحديد عينة من وحدات الإنتاج غير الرسمي اعتمادًا على المسح الوطني حول العمالة، والمرحلة الثانية: يتم فيها المسح حول الوحدات المنتقاة في المرحلة الأولى.
ليبيا	ـ هناك معايير تُمكن من تصنيف النشاط غير الرسمي، ويتم إعداد استمارة استبيان للحصول على البيانات اللازمة لقياس القطاع غير الرسمي، وهناك طريقة غير مباشرة تعتمد على البيانات المالية والنقدية ومقارنة الإنفاق بالدخل العائلي.
السودان	ـ لا توجد تقديرات إحصائية لهذا القطاع لعدم وجود مسوح إحصائية في هذا المجال.
الإمارات العربية	ـ تقدير حجم القطاع غير الرسمي في إطار الحسابات القومية من ضمن الأنشطة الاقتصادية.
فلسطين	ـ في المرحلة الأولى يتم مسح القوى العاملة لتوفير تقديرات عن العمالة غير الرسمية، وفي المرحلة الثانية تحديد المشاريع التي تصنف على أنها ضمن القطاع غير الرسمي ويتم إنجاز المسح على عينة منها.

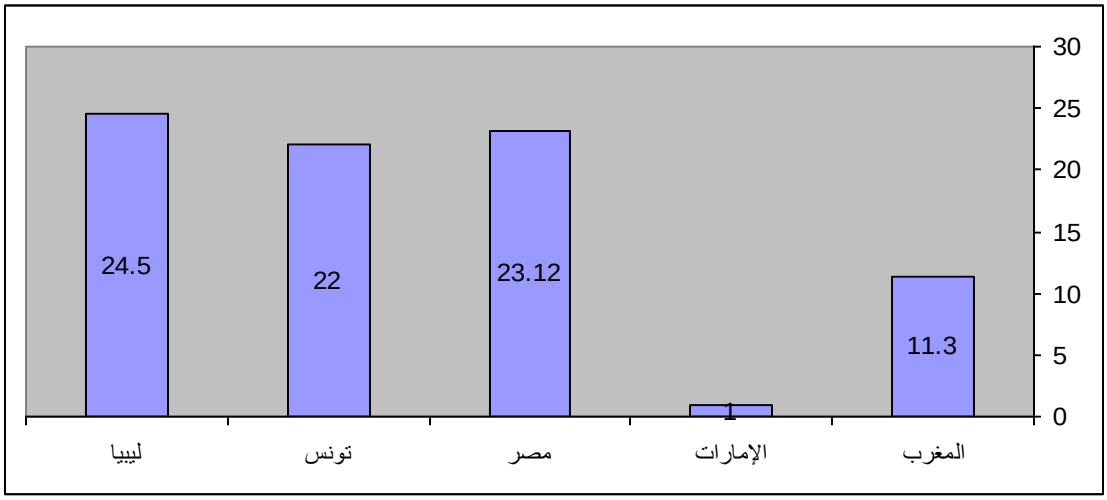

شكل رقم (1) مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية

ومن أهم الآليات المصرفية المستخدمة في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي للدولة هي مواجهة الاستبعاد المالي أو ما يعرف بالشمول المالي. والشمول المالي Financial Inclusion هو الحالة التي يتاح من خلالها للأفراد وقطاع الأعمال الوصول الملائم للخدمات والمنتجات المالية المختلفة (من عمليات دفع، التوفير، الائتمان، التحويلات المالية، التأمين البنكي) بتكلفة معقولة، وبشكل يلبي احتياجاتهم المالية، ويساعدهم في تحسين مستوى معيشتهم بطريقة آمنه ومستدامة (البنك المركزي المصري) .

4/ 2 المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة :

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY

ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف دولي محدد وموحد للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. هذا بالإضافة إلى أن كلمات " متناهية الصغر" و"صغيرة" و"متوسطة" هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل نفس الدولة، وبصفة عامة يتم تعريف هذه المنشآت والمشروعات اعتماداً على مجموعة من المعايير منها: عدد العمال، حجم رأس المال، أوخليط من المعيارين معاً، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أومعايير أخرى.

وتتميز المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تميزها وتؤثر في مصادر التمويل وهي كما يلي:

- عدم انفصال الملكية عن الإدارة، فمالك المنشأة هو مديرها، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.
- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الانتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل.
- ملاءمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث أن تدني رأس المال يزيد من اقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.
- تعتمد على المهارات اليدوية البسيطة مع إمكانية استغلال الآلات أو ماكينات بسيطة. فالتقنيات المستخدمة في هذه المشروعات تتلائم مع الدول النامية، كما ان تكلفتها من النقد الاجنبي منخفضة جداً، والخامات المرتبطة بهذه التقنيات متوافرة محلياً والمهارات العمالية المطلوبة لها بسيطة مما يسهم في خفض التكلفة الإنتاجية.
- القدره على الانتشار الجغرافي في المناطق الريفية والمدن والمجتمعات العمرانة الجديده نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف بما يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة ورفع مستوى معيشة السكان.
- تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.
- الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للإدخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.
- المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.
- تنوع هذه المشروعات واختلافها باختلاف البيئة المحيطة بها فهي تتفاعل معها وتخدمها. ففي المحافظات الزراعية تكون معظم المشروعات متأثرة بالنشاط الزراعي وتربية الحيوانات، وفي المحافظات السياحية تكون

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

معظم المشروعات متأثرة بالنشاط السياحي (بازارات وفنادق مثلاً) ، وكذلك في المحافظات ذات الطابع الساحلي تتميز المشروعات الصغيرة بها بالطابع الذي يعتمد على الصيد ومشتقاته.

- صناعات مكملة Subcontractors للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.
- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.
- الافتقار إلى هيكل اداري، والاعتماد على تنظيم إداري بسيط وعلى الاتصال الشخصي الوثيق بين الإدارة والعمال وضعف الاعتماد على التخصص،.كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً.
- تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.

1/2/4 أهمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة :

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع اقامتها، وكذلك المشاريع المتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الانتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد – على الصعيدين الرسمي والأهلي – بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة ، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة ، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل. ويتساوي في ذلك جميع أنواع هذه المشروعات، سواء أكانت صناعية (تقوم على تحويل مواد خام إلى منتج نهائي أو منتج وسيط له قيمة مضافة)، أو تجارية (تقوم على شراء وبيع وتوزيع سلعة مصنعة)، أو خدمية (مثل المشروعات التي تعمل في قطاعات التعليم والصحة والنقل وغيرها) .

ومن هنا تأتي أهمية المعاملة المصرفية التفضيلية التي تحصل عليها هذه المشروعات، بالإضافة إلى استحداث برامج لضمان مخاطر القروض بهدف تسهيل التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المستهدفة، وتمكينها من الحصول على التسهيلات الائتمانية عن طريق ضمان مخاطر هذه القروض لدى البنوك والمؤسسات المالية، مما يؤدي إلى زيادة إقبال البنوك على منح التسهيلات لشريحة أوسع من المستثمرين وأصحاب المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الذين لا تتوافر لديهم الضمانات التقليدية الكافية، ويؤدي ذلك إلى نموهذه المشروعات وتطورها واستمراريتها.

2/2/4 مصادر تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة ولمتوسطة :

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

ليس هناك من شك في أن جميع المشروعات التجارية والصناعية والخدمية على مختلف مستوياتها، وسواء الجديدة منها أو القائمة، إنما تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحا مقبولينً، وقد أصبح تطور المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يشكل مفتاحاً مهماً لخلق فرص العمل وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة، وخصوصاً بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظاً.

لابد من الإشارة هنا إلى أن هذه المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع أوالصناعة إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية. وتحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي.

ويمكن القول أن هناك علاقة طردية بين دورة حياة المشروع ومدى الاستجابة لحاجاته التمويلية، فكلما انتقل المشروع من مرحلة إلى أخرى واجه مشاكل أقل في الاستجابه التمويلية تعكس انخفاض درجة المخاطر، سواء مفي مرحلة التأسيس أو مرحلة النمو أة مرحلة النضج أو حتى في مرحلة التدهور والانحدار.

ويمكن حصر أهم مصادر التمويل للمشروع الصغير والمتوسط في: المدخرات الشخصية لمالك المشروع أوإجمالي المدخرات العائلية، إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية في حالة الحاجة لذلك، أومن البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين، البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي أوتمويل القطاع الزراعي، أومن مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة، وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية، وكذلك المؤسسات والصناديق التمويلية سواء الحكومية أو شبه الحكومية، والهيئات والصناديق التطوعية NGO‘s.

ومع وجود العديد من مصادر التمويل المتاحة أمام المشروع متناهي الصغر والصغير والمتوسط، توجد من العوامل التي تدخل في صياغة قرار التمويل المتعلق بالمفاضلة بين استخدام أموال الملكية أو أموال الاقتراض لسد حاجة المشروع، ومن أهم هذه العوامل: درجة السيطرة، الميزة الضريبية، الملائمة، المرونة التمويلية، إضافة إلى تنويع مصادر التمويل، وجميع هذه العوامل تشير إلى أهمية التمويل المصرفي لهذه المشروعات.

4/ 3 و اقع ظاهرة الفقروالمشروعات متناهية الصغروالصغيرة والمتوسطة في مصر:

يعرض الباحث في هذا الجزء الاحصائيات والبيانات التي أمكن الحصول عليها، والتي تخص الواقع المصري المتعلق بأبعاد الدراسة، وذلك فيما يلي:

1/3/4 و اقع ظاهرة الفقرومؤشراتها في مصر: تبنت مصر شأنها شأن معظم دول العالم وبصفة خاصة النامية منها، العمل بمبادئ التنمية المستدامة لتدارك التأخر الذي تسجله على جميع المستويات، خاصة بعد تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي فرضتها عليها المؤسسات المالية الدولية التي كانت تهدف إلى استعادة التوازنات الاقتصادية للدولة، لكنها أدت إلى تدهور كبير على الصعيد الاجتماعي، حيث أدت إلى تفاقم الأوضاع نتيجة تطبيق إجراءات صارمة للتحرير الاقتصادي، وخصصة القطاع العام وتخفيض الدعم الحكومي للسلع والخدمات الضرورية،

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

وتحرير الأسعار، وتعويم أسعار الصرف للعملات المحلية، وتخفيض الوظائف في المؤسسات العامة، وكان من نتيجة كل ماسبق ارتفاع أعداد الفقراء والتي وصلت إلى معدلات غير مسبوقة.

وطبقا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر، والصادر في يوليو / تموز 2019 ، فإنه بنهاية العام المالي 2017/ 2018 بلغ معدل الفقر في مصر 32.5 % من عدد السكان، في حين أن هذا المعدل للفقر بلغ في نهاية العام المالي 2015/ 2016 ما نسبته 27.8 % من عدد السكان ، ويعرض الجدول التالي رقم (4) تطور معدل الفقر في مصر منذ العام المالي 1999/ 2000، وحتى العام المالي 2017/ 2018 وهو تاريخ آخر تعداد اقتصادي تم اجراؤه في مصر.

جدول رقم (4) تطورنسب الفقرفي مصر

العام المالي	نسبة الفقرإلى عدد السكان
2000/1999	%16.7
2005/2004	%19.6
2009/2008	%21.6
2011/2010	%25.2
2013/2012	%26.3
2015/2014	%27.8
2018/2017	%32.5

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019

ويتضح من الجدول السابق أن معدل الفقر استمر في التزايد عبر هذه السنوات بمعدلات تتراوح ما بين 5% إلى 19% ، وقد تصدرت محافظات الجنوب (صعيد مصر) قائمة المحافظات الأكثر فقراً ، حيث سجلت محافظة اسيوط نسبة فقر بلغت 66.7 % تلتها محافظة سوهاج بنسبة 59.6 % ، ثم محافظة الأقصر بنسبة 55.3% ، ومحافظة المنيا بنسبة 54% ثم محافظة قنا بنسبة فقر تصل إلى 41% وفي المقابل جاءت محافظات الشمال (بورسعيد، والغربية، ودمياط) ضمن المحافظات الأقل فقراً. ويعرض الجدول التالي رقم (5) التغير في نسبة الفقر بين الحضر والريف والأقاليم الجغرافية، بين عامي 2014 /2105 ، و 2107/ 2018. وهذا التفاوت بين الأقاليم الجغرافية فيما يتعلق بنسب ومؤشرات الفقر في مصر، يتطابق مع البيان الذي أصدره البنك الدولي في شهر مايو / آيار 2109 ، والذي أشار إلى الاصلاحات الاقتصادية في مصر والتي أثرت على الطبقة المتوسطة ، كاشفاً عن وجود تفاوت جغرافي هائل في معدلات الفقر، إذ يتراوح هذا المعدل بين 7 % في محافظة بورسعيد شمال مصر، 66 % في بعض محافظات الصعيد جنوب مصر.

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY

ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

جدول رقم (5) التغير في نسبة الفقر بين الحضر والريف في مصر.

البيان	2015/2014	2018/2017
إجمالي الجمهورية	27.76	32.50
الحضر	16.90	24.58
الريف	35.95	38.39
المحافظات الحضرية*	15.11	26.73
حضر الوجه البحري	9.67	14.31
ريف الوجه البحري	19.71	27.29
حضر الوجه القبلي	27.40	30.02
ريف الوجه القبلي	56.70	51.94

* المحافظات الحضرية هي المحافظات التي لايوجد بها ريف، وهي أربعة محافظات على سبيل التحديد: القاهرة،والاسكندرية، وبورسعيد، والسويس

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019

2/3/4 و اقع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر: تشهد مصر ـ شأنها شأن أغلب الدول العربية ـ اهتماماً كبيراً بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مختلف المستويات، وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي لهذه المشروعات نجد أن تسعين بالمائة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر تعمل في قطاعين، قطاع الصناعة (51%) وقطاع الزراعة (40%)، وتؤمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عدداً كبيراً من الوظائف، وهناك بحسب آخر إحصائية، نحو 2.5 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة توظف نحو 75% من إجمالي القوى العاملة المصرية، و99 % من القوى العاملة في القطاع الزراعي (التعداد الاقتصادي لمصر ، 2018). وفيما يتعلق بتوصيف وتعريف هذه المشروعات، فقد عرف المشرع المصري المشروعات المتوسطة بأنها " كل شركة أو منشأة يزيد حجم أعمالها السنوي عن 50 مليون جنية مصري ولا يجاوز 200 مليون جنية مصري، أو كل شركة أو منشأة صناعية حديثة التأسيس يزيد رأس مالها المدفوع عن 5 مليون جنية مصري ولا يجاوز 15 مليون جنية مصري، أو كل شركة أو منشأة غير صناعية حديثة التأسيس يزيد رأس مالها المدفوع عن 3 مليون جنية مصري ولا يجاوز 5 مليون جنية مصري". وعرف القانون المشروعات الصغيرة بأنها " كل شركة أو منشأة يزيد حجم أعمالها السنوي عن مليون جنية ولا يجاوز 50 مليون جنية مصري، أو كل شركة أو منشأة صناعية حديثة التأسيس يزيد رأس مالها المدفوع عن 50 ألف جنية مصري ولا يجاوز 5 مليون جنية مصري، أو كل شركة أو منشأة غير صناعية حديثة التأسيس يزيد رأس مالها المدفوع عن 50 ألف جنية مصري ولا يجاوز 3 مليون جنية مصري"، أما المشروعات متناهية الصغر فهي " كل شركة أو منشأة لا يزيد حجم أعمالها السنوي عن مليون

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

جنية مصري، أو كل شركة أو منشأة حديثة التأسيس لا يزيد رأس مالها المدفوع عن 50 ألف جنية مصري" . ويمكن عرض تطور المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر وفقاً لبيانات التعداد الاقتصادي عام 2013 والتعداد الاقتصادي عام 2018 وذلك وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء الصادرة في ديسمبر 2015 ، وابريل 2020 ، وذلك في الجدول رقم (6) :

جدول رقم (6) تطور المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر بين عامي 2013 & 2018

البيان	2013	2018
عدد المنشآت بالمليون	2.4	3.653
عدد العاملين بالمليون	6.6	9.7
إجمالي قيمة الأجور بالمليار جنية	44.5	119.2
إجمالي قيمة الانتاج بالتيريليون جنية	0.502	1.237
إجمالي القيمة المضافة بالمليار جنية	359.3	804

بيانات تجميعية: تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2015 ، 2020

وجاءت بيانات التعداد الاقتصادي الخامس 2017 / 2018 والصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء بتاريخ 22 ابريل 2020 ، مفصلة طبقاً لكل نوع من أنواع المنشآت كما يلي وكما يظهر في المؤشرات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن التعداد الاقتصادي، وذلك كما يظهر في الجدول التالي رقم (7) :

جدول رقم (7) مؤشرات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر عام 2018

البيان	المشروعات متناهية الصغر		المشروعات الصغيرة		المشروعات المتوسطة		الإجمالي	
	قيمة	نسبة مئوية	قيمة	نسبة مئوية	قيمة	نسبة مئوية	قيمة	نسبة مئوية
عددالمنشأت بالمليون	3.4	94%	0.2169	%5.60	0.002181	%0.4	3.653	%100
عدد العاملين بالمليون	7.7	%79	1.9	%19.7	0.131	%1.3	9.7	%100
اجمالي الأجور بالمليار جنية	67.7	%56.8	45.1	%38.1	6.2	%5.1	119.2	%100
قيمة الانتاج بالمليار جنية	534.9	%43.2	527.5	%42.6	175.1	%14.1	1237	%100
اجمالي القيمة المضافة بالمليار جنية	411.5	%51.2	296.3	%36.8	96.3	%12	803	%100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي 2018

وتجدر الإشارة إلى أن التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يميل بشكل ملحوظ إلى التمركز في ثلاثة محافظات، وهي: القاهرة،والشرقية،والغربية، وتزيد المشروعات في هذه المحافظات عن نصف المؤسسات العاملة في مصر والتي تتمحور أنشطتها حول التجارة والصناعة، ويوضح الجدول التالي رقم (8) التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في المحافظات المختلفة في مصر وذلك وفقاً للتعداد الاقتصادي لعام 2018، كما يمكن عرض توزيع

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

المشروعات العاملة في مصر بين المشروعات الكبيرة والمشروعات المتوسطة والمشروعات الصغيرة ووالمشروعات متناهية الصغر ، وذلك في الجدول رقم (9) ، وذلك كما يلي:

جدول رقم(8)التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر عام 2018

المحافظات	النسبة
الوجه البحري	%33
الوجه القبلي	%50
المحافظات الحدودية	%5
الحضر	%12

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي 2018

جدول رقم (9) توزيع المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر عام 2018

التصنيف	النسبة
المشروعات الكبيرة	%2
المشروعات المتوسطة	%7
المشروعات الصغيرة	%8
المشروعات متناهية الصغر	%83

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي 2018

وعلى الرغم من الإصلاحات المصرفية التي تم اطلاقها في مصر عام 2004 ، إلا أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لازالت تواجه صعوبه في الوصول إلى حلول تمويل مناسبة مما يشكل عقبة في وجه هذه المؤسسات، ولكي تكون هذة المؤسسات قادرة على الإستفادة من الخدمات المالية بشكل أفضل، أطلق البنك المركزي المصري في ديسمبر 2008 مبادرة لحصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية والمصرفية كجزء من المرحلة الثانية لبرنامج إصلاح القطاع المصرفي (2011/2008) ، وأعقبها بمبادرة أخرى عام 2017 ورغم ذلك فإن هذه المؤسسات تواجه صعوبات في الحصول على التمويل من البنوك، وذلك لأن البنوك تفضل تمويل الشركات الكبيرة ، لأن الشركات الكبيرة لديها سجلات مالية منتظمة وموثقة ومعلومات مدققة ويسهل الوصول إليها، وبالتالي فإنها أقل خطورة وأكثر ربحية. أيضا تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عقبات أخرى مثل عدم وجود وثائق للمنظمة (السجل التجاري، والترخيص، والبطاقة الضريبية وما إلى ذلك) بالإضافة إلى عدم الموثوقية في البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ناهيك عن ارتفاع تكاليف هذا النوع من القروض بالمقارنة بقيمة القرض، ونتج عن ذلك أن 47 بالمئة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر لاتتعامل مع البنوك، و 18 بالمئة من المشروعات والمؤسسات الصغيرة برأسمال يقل عن 250000جنية مصري وأقل من عشرين موظف على التوالي، تتعامل مع البنوك وتستفيد من التسهيلات المصرفية، وترتفع هذه النسبة بشكل ملحوظ لتصل إلى 84 بالمئة من المؤسسات التي يتجاوز رأسمالها 30 مليون جنية وبها أكثر من 50 موظف على التوالي (منشورات البنك المركزي المصري، مايو 2019) .

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY

ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

ويمكن توضيح توزيع التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فقاً للقطاعات، كما يظهر في الجدول التالي رقم (10) :

جدول رقم (10) توزيع تمويل المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر عام 2018

القطاع	النسبة
القطاع التجاري	%69
القطاع الصناعي	%10
القطاع الخدمي	%19
المهن الحرة	%2

المصدر: تقرير البنك المركزي المصري، يوليو 2020

وقد بلغ تمويل المشروعات بأنواعها المختلفة بعد مباردة البنك المركزي 181 مليار جنية مصري استفاد منها 1044374 مستفيد ، ويوضح الجدول رقم (11) تمويل المشروعات خلال الفترة من يناير 2016 وحتى مارس 2020، وذلك كما يلي:

جدول رقم (11) التمويل المصرفي للمشروعات خلال الفترة من يناير 2016 حتى مارس 2020

المشروعات	حجم التمويل بالمليار جنية	عدد المستفيدين لأقرب ألف
مشروعات متناهية الصغر	26.2	930000
مشروعات صغيرة	975	107000
مشروعات متوسطة	57.3	8000
إجمالي	181	1045000

المصدر: تقرير البنك المركزي المصري، يوليو 2020

وعلى الرغم من ارتفاع معدل الفقر في مصر على نحو ما سبق عرضه، إلا أن معدل البطالة السنوي أخذ في الإنخفاض في السنوات الأخيرة رغم توقف التشغيل في الجهاز الإداري للدولة ونقص التوظيف بشكل كبير في هيئات وشركات القطاع العام، وهو مايشير إلى دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في هذا الشأن، ويشير كذلك إلى أن زيادة عدد السكان بشكل كبير في مصر ونتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبقته الحكومة أثرا بشكل كبير في اضعاف تأثير هذه المشروعات على معدلات الفقر في مصر ، ويعرض الجدول التالي رقم (12) تطور معدل البطالة في مصر عبر سلسلة زمنية

جدول رقم (12) تطور معدل البطالة في مصر بين أعوام 2013 و2019

2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
%13	%13	%13	%13	%12	%10	%8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاءات الرسمية لجمهورية مصر العربية،2020

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

4/4 العوامل المحددة لقرار الإئتمان المصرفي للمشروعات متناهية الصغروالصغيرة والمتوسطة:

وهذه العوامل تمثل مجموعة من الأسس والعناصر التي تؤثر في القرار الإئتماني من حيث حجم وأجل التسهيل الإئتماني الممنوح للعملاء وسعر الفائدة ، ومن هذه العوامل ما يخص العميل نفسه، ومنها ما يخص البنك المُقرض (سباعي، 2016: 62-64) .

ومن أهم هذه العوامل، والتي تناولتها الدراسة، السمات الشخصية للعميل، وتشمل عناصر مثل حجم المنشأة ونوع النشاط وطبيعة المنتج والحصة السوقية ومدى استقرار الطلب على منتجاته، وهيكل الإدارة، بالإضافى إلى مؤشرات أخرى لشخصية العميل مثل الأمانة والنزاهة والسمعة والإلتزام وتاريخ تعاملات العميل مع البنوك (مطر، 2010: 367- 368) .

أما المركز أو الوضع المالي للعميل، فيشمل مجموعة من العناصر والمعايير، أهمها : رأس مال العميل والذي يتمثل في أصول وممتلكات العميل مطروحاً منها الإلتزامات والمطلوبات التي بذمته، ويمثل ضمان اضافي في حالة عدم قدرة العميل على سداد القرض. كذلك قدرة العميل على توليد عوائد متوقعة تكفي لسداد ماعليه من التزامات مستحقة للبنك الدائن، كذلك مدى دقة البيانات المالية والأساليب المحاسبية المتبعه (سباعي،2016: 59) .

وهناك السياسة الإئتمانية للبنك المُقرض، وهي الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من العوامل والأسس والاتجاهات والتي تعتمدها إدارة البنك بشكل عام وإدارة الإئتمان بشكل خاص. ولكل بنك أو مؤسسة مالية سياسة مكتوبة لمنح الإئتمان، والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض بالمؤسسة كما تضمن المعاملة الواحدة للموضوع الواحد، والهدف الأساسي لسياسة الإئتمان هو تحديد أنواع القروض وشروط منحها بالشكل الذي يضمن ربحية البنك ويخدم أهدافه، وتتضمن سياسة الإئتمان أيضا تحديد سلطات منح القروض فضلاً عن تحديد العمولات وأسعار الفوائد، كما تحدد السياسة الشروط والمواصفات الخاصة بالعملاء المقترضين والضمانات التي يمكن قبولها وطرق السداد وأساليب متابعة الديون (سباعي، 2016: 14- 15).

وتتوافق هذه الأسس والعناصر مع القواعد التي تضعها البنوك التجارية لإدارة مخاطر الإئتمان المصرفي، حيث يستند القرار الإئتماني إلى متغيرين غاية في الأهمية، وهما: العائد المتوقع Expected Return ودرجة المخاطر Risk Degree، وهو مايعرف بمبدأ المبادلة بين العائد والمخاطرة، وبقصد به أن يكون العائد المتوقع من القرار الإئتماني كاف لتعويض البنك عن المخاطر التي تحيط بذلك العائد (الزبيدي، 2002: 163) . وتعتمد البنوك في إدارتها لمخاطر الإئتمان على التحليل الإئتماني Credit Analysis وذلك لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك جراء القروض المتعثرة، حيث تطلب البنوك التجارية من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات ائتمانية، تقديم مجموعة من المعلومات (المالية وغير المالية) والتي تخضع للدراسة وللتحليل من قبل مسئول الإئتمان بالبنك.وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها، يقوم بتقديم توصيته إلى لجنة الإئتمان بالبنك والتي بناء عل ذلك تتخذ قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة على طلب العميل.

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

هذا وينبغي على مسئولي الإئتمان بالبنك التجاري مراعاة مجموعة من العناصر الأساسية ـ عند دراسة طب العميل ـ وذلك لضمان تحقيق الأهداف المتوخاه من توفير هذه المتطلبات والمعطيات، ألا وهي اتخاذ القرار الإئتماني الصحيح، وبصفة عامة لابد وان يغطي التحليل الإئتماني ثلاثة محاور أساسية، وهي التحليل النوعي Qualitative Analysis ، والتحليل الكمي Quantitative Analysis ، والتحليل الفني Technical Analysis (مطر، 2010: 376).

يغطي التحليل النوعي مجموعة من العوامل المتعلقة بالعميل (فرد أو منشأة) ، والتي تحدد درجة الخطر الإئتماني الذي يحيط بالتعامل معه (Mazareanu, 2007:45)، ويشمل هذا التحليل تقييم ادارة منشأة العميل Management، ونمط الملكية Ownership Pattern ، وطبيعة عملياتة الإنتاجية Operations، والعلاقات المالية Financial Relationship، والخلفية التاريخية للمنشأة Background and History ، والموردين Suppliers، والتوزيع والتسويق Distribution and Marketing لمنتجات العميل، وكذلك السمعة في السوق Market Reputation ، وغير ذلك من الخصائص المؤسسية Organizational Characteristics للعميل.

في حين يغطي التحليل الكمي الدراسة التحليلية للبيانات المالية التي يقدمها العميل، وتشمل عادة البيانات المالية المدققة للعميل عن السنة الحالية وعن عدة سنوات سابقة، ليتم من خلال هذا التحليل اشتقاق مجموعة من النسب والمؤشرات المالية حول الوضع المالي للعميلمن حيث الملاءة والسيولة والربحية وغيرها. ومن أهم النسب المالية المستخدمة في هذا الشأن وفقا لـ (Gibson,2011:229) مجموعة نسب السيولة Liquidity Ratios ، وهي نسبة التداولCurrent Ratio ، ونسبة التداول السريع Quick Ratio، ومعدل رأس المال العامل Working Capital وغيرها. أما أهم نسب الربحية Profitability Ratios ، فمنها هامش الربح التشغيلي Operating Profit Margin، والعائد على الاستثمار Return on Investment، كما يشمل التحليل الكمي أيضاً نسبة الرافعة المالية Degree of Financial Leverage، والتي تشير إلى قدرة العميل المقترض على استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد عن الفائدة المدفوعة عليها، كذلك هناك نسب النشاط أو الكفاءة المتمثلة في معدلات الدوران، سواء معدل دوران المخزون Inventory Turnover أو معدل دوران الأصول Assets Turnover ، ونسب التدفقات النقدية Cash Flow Ratios وغيرها كثير من النسب والمؤشرات المالية.

أما التحليل الفني فيغطي دراسة الجوانب الفنية للنشاط التشغيلي للعميل، والتي تعطي مؤشراً حول قدراته الفنية لتنفيذ وإدارة المشروع الذي سيتم تمويله عن طريق البنك، وذلك بهدف التأكد من امكانية تنفيذ العميل للمشروع من الناحية الفنية، ويبين (الزبيدي،2002: 228) أن التحليل الفني يجب أن يغطي عدة مجالات، من أهمها: الطاقة القصوى للمشروع والطاقة الممكن استغلالها، ونوعية الآلات والمعدات المستخدمة ومواصفاتها ومدى توافر قطع الغيار الخاصة بها ، وتحديد الإنشاءات والمباني ومواصفاتها، والتكنولوجيا المستخدمة ومصادر الحصول عليها، ومواصفات الخامات المطلوبة ومدى توفرها، واحتياجات المشروع من العمالة ومصادر الحصول عليها ومدى توفرها.

5ـ الدراسات السابقة في موضوع ومجال الدراسة:

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

تعددت الدراسات السابقة في ذات موضوع ومجال الدراسة الحالية، بداية من دراسة (Cavallo & Majnoni, 2001) والتي خلصت إلى أنه بالامكان السيطرة والحد من الآثار السلبية الناتجة عن القروض المتعثرة بسبب التقلبات الاقتصادية، وذلك من خلال عمل التوازن اللازم بين متطلبات البنوك المركزية من جهه وبين عمل المخصصات اللازمة ضمن سياسة البنك من جهة أخرى، ودراسة (لطفي ،2002) ، والتي هدفت إلى التعرف على المصادر التي يعتمد عليها مسئولو الإئتمان بالبنوك التجارية بالأردن في الحصول على المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قرارات المنح. ثم دراسة (العمرات ،2003) والتي استهدفت البحث عن مدى وجود علاقة بين عوامل منح الإئتمان الخاصة بالبنك وبين تعثر الإئتمان، وذلك في المراحل المختلفة لعملية منح الإئتمان، فيما تناولت دراسة (اللحام، 2003) العوامل الداخلية المحددة لقرار منح التسهيلات الإئتمانية المباشرة وأثرها على تعثر التسهيلات. أما دراسة (Chi & Tang, 2006) ، فقد هدفت إلى قياس مدى فاعلية نموذج الإئتمان التجاري للتبؤ بالمخاطر في تطبيقات التجارة الدولية، أما دراسة (الدغيم وآخرون، 2006) فقد تناولت دور التحليل الإئتماني في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، وتناولت دراسة (أبو كمال، 2007) إدارة مخاطر الإئتمان في المصارف الفلسطينية وفقاً للمعايير الدولية.

واستهدفت دراسة (Lakshmi &Murugan, 2009) ، القيام بدراسة سوقية للإئتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند، وذلك من خلال آراء العاملين بقسم الإئتمان بالبنوك الهندية، ومتطلبات الإئتمان المصرفي للمؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم، أما دراسة (Foos et al,2010) فقد هدفت إلى بيان ما إذا كان نمو القروض يؤثر على المخاطر في المصارف في (16) دولة ، فيما تناولت دراسة (Loannidou & Ongena, 2010) الشروط المقدمة من قبل البنوك عند تقديم القرض، وذلك في مجال العلاقة بين البنوك والعملاء طالبي القروض. وتناولت دراسة (Bellucci & Zazzaro, 2010) مدى تأثر قرارات الإقراض بالعوامل غير الاقتصادية (مثل المساواة بين الجنسين)، بينما استهدفت دراسة (Siam et al,2011) بيان درجة ادراك واستخدام المؤشرات المالية من قبل مديري التحليل والإئتمان في البنوك التجارية في الحكم على الملاءة المالية لطالبي منح الإئتمان، عند اتخاذ قرار منح الإئتمان، وذلك من خلال التعرف على درجة استخدام اساليب تحليل ومقارنة البيانات المالية ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

كذلك فإن دراسة (Maitah et al,2012) هدفت إلى التعرف على مستوى استخدام التحليل المالي وتحديد العوامل المؤثرة في قرارات منح الإئتمان في البنوك الليبية، أما دراسة (الشخيلي، 2013) فقد تناولت مجموعة من ركائز قرار منح الإئتمان المصرفي في البنوك الأردنية، كما عرضت نظام مقترح لتصنيف مخاطر الإئتمان المصرفي.

وبمراجعة الدراسات السابقة (والتي تم عرضها بتسلسل تاريخي لغرض استجلاء التطور التاريخي في مجال الدراسة) ، نجد أنها إما تناولت معايير منح الإئتمان المصرفي بشكل عام أو تناولت متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإئتمان المصرفي، ولم يصل إلى حدود علم الباحث دراسة تاولت تطبيق معايير قرار منح الإئتمان المصرفي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وهو ماحدا بالباحث إلى محاولة سّد هذه الفجوة البحثية.

6ـ تحليل نتائج الدراسة الميدانية :

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY

ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

للتعرف على العوامل الرئيسية المحددة لقرار الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية محل الدراسة من وجهة نظر أفراد العينة، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى الأهمية، وذلك كما يلي:

1/6 الوضع المالي للعميل :

فيما يتعلق بأهم المؤشرات المالية للعميل طالب الإئتمان ومدى تأثيرها في اتخاذ قرار الإئتمان المصرفي من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (13) :

جدول رقم (13) مدى أهمية المؤشرات المالية للعميل من وجهة نظر فئتي الدراسة

م	الفقـــــرة	مديرو وموظفو الإئتمان			العملاء طالبي الإئتمان			العينة كوحدة واحدة		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الوسط الحسابي	مستوى الأهمية	الترتيب
1	نسبة التداول	4.32	0.67	مهم	4.74	0.77	مهم جدا	4.43	مهم	1
2	نسبة السيولة السريعة	4.17	0.73	مهم	4.35	0.68	مهم	4.25	مهم	2
3	نسبة الرافعة المالية	3.73	0.82	مهم	4.32	0.74	مهم	3.92	مهم	5
4	مضاعف الفوائد المدفوعة	3.54	0.72	متوسط الأهمية	4.47	0.69	مهم	3.94	مهم	4
5	معدل دوران البضاعة	3.64	0.68	مهم	3.72	0.73	مهم	3.66	مهم	10
6	معدل دوران الذمم المدينة	3.46	0.66	متوسط الأهمية	4.24	0.64	مهم	3.74	مهم	8
7	معدل دوران رأس المال العامل	3.54	0.74	متوسط الأهمية	4.46	0.81	مهم	3.82	مهم	7
8	صافي التدفق النقدي	3.92	0.65	مهم	4.24	0.75	مهم	4.16	مهم	3
9	نسبة الأصول لحق الملكية	3.75	0.54	مهم	3.81	0.68	مهم	3.73	مهم	9
10	معدل العائد على الأصول	3.56	0.49	متوسط الأهمية	4.13	0.49	مهم	3.85	مهم	6
	الوسط الحسابي والانحرف المعياري العام	3.82	0.56	مهم	3.73	0.58	مهم	3.76	مهم	ـــــ

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات قائمة استقصاء الدراسة الميدانية

ويتضح من قراءة بيانات الجدول مايلي:

1/1/6 على مستوى العينة كوحدة واحدة:

. ظهر أن تقييم العينة كوحدة واحدة للأهمية النسبية للمؤشرات المالية للعميل طالب الإئتمان بشكل اجمالي أنها عوامل مهمة وذلك بوسط حسابي قدره (3.76) .

. وزن الأهمية النسبية للمؤشرات المالية للعميل تراوح بين (4.43) لنسبة التداول في المرتبة الأولى، وبين (3.66) لمعدل دوران البضاعة في المرتبة الأخيرة ، ومن المعلوم أن نسبة التداول هي واحدة من أهم نسب السيولة

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

2/1/6 على مستوى العينتين كل عل حده:

. تفاوت تقييم كل منهما للأهمية النسبية لمجموعة المؤشرات المالية بشكل إجمالي أو كوحدة واحدة وإن كان يوجد تقارب بينهما، إذ أعطت عينة العملاء طالبي الإئتمان وزناً نسبياً بلغ في المتوسط (3.73) ، في حين كان الوزن النسبي من وجهة نظر مديري وموظفي الإئتمان في المتوسط (3.82)، مع اتفاق العينتين في احتلال نسبة التداول المرتبة الأولى.

. إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للأوزان النسبية للمؤشرات المالية على مستوى كلا العينتين، يشير إلى وجود اتساق في اجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بالأهمية النسبية للمؤشرات المالية للعملاء طالبي الإئتمان.

وفي نهاية هذا الجزء يرى الباحث أن اهتمام البنك المُقرض بمؤشرات الوضع المالي للعميل طالب الإئتمان، ينبع من كون هذه المؤشرات معياراً لقدرة العميل على الاستدانة، أي قدرته على إدارة أعماله بشكل سليم يمكنه من توليد عائد وتدفقات نقدية كافية لسداد ما عليه من التزامات مستحقة للبنك، وفي هذا الشأن تطلب البنوك عادة بيانات مالية عن عدة سنوات سابقة حتى يتمكن المختصين من خلالها من الوقوف على مدى قدرة العميل على السداد، وبالطبع فإن اهتمام العميل بهذه المؤشرات ينبع من اهتمام البنوك بها عند تقدمه للحصول على ائتمان مصرفي.

2/6 السمات الشخصية للعميل :

ولوصف مدى أهمية السمات الشخصية للعميل، ومدى تأثيرها في اتخاذ قرار الإئتمان المصرفي من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الأهمية، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (14)، ويتضح من قراءة بيانات الجدول السابق مايلي وذلك وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة :

1/2/6 على مستوى العينة كوحدة واحدة:

. ظهر أن تقييم العينة كوحدة واحدة للأهمية النسبية للسمات الشخصية للعميل طالب الإئتمان بشكل اجمالي أنها عوامل مهمة بشكل كبير وذلك بوسط حسابي قدره (4.23) .

. وزن الأهمية النسبية للمؤشرات المالية للعميل تراوح بين (4.75) لتاريخ العميل في التعاملات المصرفية مع البنوك، في المرتبة الأولى، وبين (3.55) السياسة التي يتبعها العميل لتوزيع الأرباح، في المرتبة الأخيرة .

2/2/6 على مستوى العينتين كل عل حده :

. تفاوت تقييم كل منهما للأهمية النسبية لمجموعة السمات الشخصية للعميل بشكل إجمالي أو كوحدة واحدة، إذ أعطت عينة العملاء طالبي الإئتمان وزناً نسبياً بلغ في المتوسط (4.46) ، في حين كان الوزن النسبي من وجهة نظر مديري وموظفي الإئتمان في المتوسط (3.66).

. فيما يتعلق بتقييم الأهمية النسبية للسمات الشخصية للعميل في كل فئة من الفئتين، فقد اتفقت كلا الفئتين على أن تاريخ التعاملات المصرفية للعميل طالب الإئتمان يأتي في المرتبة الأولى بين عناصر السمات الشخصية لهذا العميل، بينما جاءت سياسة توزيع الأرباح في المرتبة الأخيرة من وجهة نظر مديرو وموظفو الإئتمان، في حين جاءت السياسة التي تتبعها المؤسسة في التمويل في المرتبة الأخيرة طبقاً للعملاء طالبي الإئتمان.

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY

ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

3/2/6 الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للسمات الشخصية للعميل على مستوى العينتين، يشير إلى وجود اتساق في اجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بالأهمية النسبية للسمات الشخصية للعملاء طالبي الإئتمان.

جدول رقم (14) مدى أهمية السمات الشخصية للعميل من وجهة نظر فئتي الدراسة

م	الفقـــــرة	مديرو وموظفو الإئتمان			العملاء طالبي الإئتمان			العينة كوحدة واحدة		
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الوسط الحسابي	مستوى الأهمية	الترتيب
1	حجم نشاط المؤسسة	3.67	0.74	مهم	4.10	0.64	مهم	3.79	مهم	7
2	عمر المؤسسة	3.72	0.68	مهم	3.92	0.68	مهم	3.74	مهم	8
3	نوع وطبيعة نشاط المؤسسة	4.32	0.81	مهم	4.65	0.78	مهم جدا	4.45	مهم	4
4	طبيعة إدارة المؤسسة	3.55	0.72	متوسط الأهمية	3.67	0.53	مهم	3.62	مهم	9
5	سياسة توزيع الأرباح	3.46	0.56	متوسط الأهمية	3.92	0.64	مهم	3.55	متوسط الأهمية	10
6	سياسات التي تتبعها الإداة في التمويل	4.45	0.69	مهم	3.64	0.75	مهم	4.45	مهم	3
7	تاريخ العميل في التعاملات المصرفية	4.63	0.49	مهم جدا	4.88	0.67	مهم جدا	4.75	مهم جدا	1
8	السمعة التجارية للعميل	4.37	0.77	مهم	4.69	0.54	مهم جدا	4.46	مهم	2
9	نظام الرقابة الداخلية	3.95	0.75	مهم	3.76	0.83	مهم	4.27	مهم	5
10	امساك دفاتر منتظمة ومعتمدة من مراجع خارجي	4.26	0.81	مهم	3.97	0.94	مهم	4.22	مهم	6
الوسط الحسابي والانحرف المعياري العام		3.66	0.48	مهم	4..46	0.49	مهم	4.23	مهم	ـــــ

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات قائمة استقصاء الدراسة الميدانية

وبالطبع فإن السمات الشخصية للعميل طالب الإئتمان تمثل الركيزة الأولى في قرار منح الإئتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكلما كان العميل متمتعاً بشخصية نزيهه وسمعة جيدة في الأوساط التجارية والمالية وملتزماً بكافة تعهداته، كان أقدر على اقناع البنك بمنحه الإئتمان المطلوب . وبالتأكيد إن تقييم عناصر السمات الشخصية للعميل طالب الإئتمان ليست بالعملية السهلة، فالإحاطة بهذه الأمور تتسم بالصعوبة والتعقيد،

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

ويعود ذلك إلى أن معظم هذه العناصر لايمكن تقييمها ماديا، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين بالمحال العملي والعائلي له.

3/6 نمط السياسة الإئتماني للبنك المُقرض :

وتتأثر هذه السياسة في الأساس بالإستراتيجية التي يتبعها البنك في اتخاذ قراره الإئتماني، والهدف العام للبنك ومدى التزام الإدارة بالمعايير المتعارف عليها في منح الإئتمان وبتعليمات الجهات الرقابية المحلية، وكذلك المعايير الدولية، ودرجة السيولة التي يتمتع بها البنك والمتاحه لتمويل المشروعات. وفيما يلي وصف لأهم العناصر التي تشكل نمط السياسة الإئتمانية للبنك المُقرض، ومدى تأثيرها في اتخاذ قرار الإئتمان المصرفي من وجهة نظر فئتي عينة الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (15) .والذي يتضح من قراءة بياناته مايلي:

1/3/6 على مستوى العينة كوحدة واحدة:

. ظهر أن تقييم العينة كوحدة واحدة للأهمية النسبية لنمط السياسة الإئتمانية للبنك المُقرض بشكل اجمالي أنها عوامل مهمة بشكل كبير وذلك بوسط حسابي قدره (4.14) .

. كان وزن الأهمية النسبية لعناصر نمط السياسة الإئتمانية للبنك تراوح بين (4.43) لدرجة اهتمام إدارة البنك بمخاطر الإئتمان، في المرتبة الأولى، وبين (3.87) لدرجة السيولة التي يتمتع بها البنك، في المرتبة الأخيرة

2/3/6 على مستوى العينتين كل عل حده:

. تفاوت تقييم كل منهما للأهمية النسبية لمجموعة العناصر المشكلة لنمط السياسة الإئتمانية للبنك المُقرض بشكل إجمالي أو كوحدة واحدة، إذ أعطت عينة العملاء طالبي الإئتمان وزناً نسبياً بلغ في المتوسط (4.21) ، في حين كان الوزن النسبي من وجهة نظر مديري وموظفي الإئتمان في المتوسط (3.92).

. فيما يتعلق بتقييم الأهمية النسبية لعناصر نمط السياسة الإئتمانية للبنك في كل فئة من الفئتين، فقد جاءت درجة اهتمام إدارة البنك بمخاطر الإئتمان في المرتبة الأولى من وجهة نظر موظفي ومديري الإئتمان، بينما جاءت السياسة التي يتبعها البنك في تصنيف الديون في المرتبة الأخيرة. ومن وجهة نظر العملاء طالبي الإئتمان، جاءت درجة ميل إدارة البنك تجاه الأمان على حساب الأرباح في المرتبة الأولى، بينما جاء مدى حرص إدارة البنك على الالتزام بمقررات بازل في المرتبة الأخيرة.

3/3/6 إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للسمات الشخصية للعميل على مستوى كلا العينتين، يشير إلى وجود اتساق في اجابات المستقصى منهم فيما يتعلق بالأهمية النسبية لنمط السياسة الإئتمانية للبنك المُقرض.

ويرى الباحث أن متخذ قرار منح ائتمان مصرفي لأحد العملاء، يعمل في ظل ظروف عدم التأكد، حيث أنه قرار يتعلق بالمستقبل وبقدرة العميل على توليد ايرادات وارباح تمكنه من سداد حقوق البنك المتمثلة في أصل القرض وفوائده، فمتخذ القرار الإئتماني في البنك لايستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعملية منح الإئتمان أن يصل إلى تقدير احتمالات موضوعية محددة للقرار الذي يتخذه ، ومن هنا تأتي أهمية السياسة الإئتمانية التي تمثل الإطار المتضمن لمجموعة من المعايير والشروط التي تضمن المعالجة الواحدة للموضوع

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY

ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

الواحد، وكذلك توفير عامل الثقة لدى العاملين بإدارة الإئتمان بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ والتصرف دون الرجوع إلى المستويات الأعلى طالما أن ذلك يدخل في نطاق السلطة المفوضة إليهم.

جدول رقم (15) مدى أهمية نمط السياسة الإئتمانية للبنك المُقرض من وجهة نظرفئتي الدراسة

م	الفقـــــرة	مديرو وموظفو الإئتمان			العملاء طالبي الإئتمان			العينة كوحدة واحدة		
		الوسط االحسابي	الانحراف المعياري	مستوي الأهمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الوسط الحسابي	مستوى الأهمية	الترتيب
1	وجود إدارة مختصة بإدارة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة	4..19	0.56	مهم	4.23	0.67	مهم	4.21	مهم	3
2	نوع وقيمة الضمانات والكفالات المطلوبة لمنح الإئتمان	3.67	0.75	مهم	4.42	0.78	مهم	4.32	مهم	2
3	درجة تشدد البنك في تطبيق شروط ومعايير منح الإئتمان	3.83	0.82	مهم	4.50	0.54	مهم	3.95	مهم	5
4	مدى حرص إدارة البنك على الالتزام بمقررات بازل	3.74	0.62	مهم	3.73	0.62	مهم	3.89	مهم	9
5	درجة السيولة التي يتمتع بها البنك	4..14	0.68	مهم	3.92	0.78	مهم	3.87	مهم	10
6	السياسة التي يتبعها البنك في تصنيف الديون	3.63	0.62	مهم	4.33	0.74	مهم	3.92	مهم	8
7	درجو ميل إدارة البنك تجاه الأمان على حساب الأرباح	3.64	0.76	مهم	4.53	0.71	مهم	4.11	مهم	4
8	درجة اهتمام إدارة البنك بمخاطر الإئتمان	4.43	0.85	مهم	4.23	0.65	مهم	4.43	مهم	1
9	أسعار الفائدة المحددة لمنح الإئتمان	3.78	0.74	مهم	3.86	0.68	مهم	3.93	مهم	7
10	مدى حرص إدارة البنك على الالتزام بتعليمات البنك المركزي	3.86	0.63	مهم	4..26	0.59	مهم	3.95	مهم	5

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY

ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.92	0.67	مهم	4.21	0.63	مهم	4.14	مهم	ـــــ

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات قائمة استقصاء الدراسة الميدانية

وفي نهاية هذا التحليل يمكن أن نعرض مقارنة بين الأهمية النسبية للعوامل الثلاثة الرئيسية المؤثرة على قرار منح الإئتمان المصرفي في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقطاع المصرفي المصري، والتي تناولتها الدراسة، وذلك كما يظهر في الجدول التالي رقم (16):

جدول رقم (16) مقارنة الأهمية النسبية للعوامل الثلاثة الرئيسية المؤثرة على قرار منح الإئتمان

م	العوامل	مديرو وموظفو الإئتمان			العملاء طالبي الإئتمان			العينة كوحدة واحدة		
		الوسط الحسابي	مستوى الأهمية	الترتيب	الوسط الحسابي	مستوى الأهمية	الترتيب	الوسط الحسابي	مستوى الأهمية	الترتيب
1	المؤشرات المالية للعميل	3.82	مهم	2	3.73	مهم	3	3.76	مهم	3
2	السمات الشخصية للعميل	3.66	مهم	3	4.46	مهم	1	4.23	مهم	1
3	السياسة الإئتمانية للبنك	3.92	مهم	1	4.21	مهم	2	4.14	مهم	2

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات قائمة استقصاء الدراسة الميدانية.

ويتضح من قراءة بيانات الجدول السابق ـ وذلك وفقاً لآراء الفئات المشمولة في عبنة الدراسة ـ اتفاق فئتي الداسة (سواء كلاً منهما على حده أو على مستوى العينة كوحدة واحدة) على أهمية المتغيرات الثلاثة كمحددات أساسية لقرار منح الإئتمان في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما اتفق ترتيب الأهمية النسبية لهذه العوامل وفقاً لرأي العملاء طالبي الإئتمان مع الترتيب وفقاً للعينة كوحدة واحدة (السمات الشخصية للعميل ثم السياسة الإئتمانية للبنك ثم المؤشرات المالية للعميل) في حين أن ترتيب الأهدية النسبية للعوامل وفقاً لرأي موظفو ومديرو الإئتمان بالبنوك محل الدراسة كانت تضع السياسة الإئتمانية للبنك في مقدمة الترتيب ثم المؤشرات المالية للعميل وأخيراً السمات الشخصية للعميل. ويرى الباحث منطقية هذه النتيجة في معظمها، حيث أن العينة بكافة مكوناتها اتفقت على أهمية العوامل الثلاثة، لكن من المنطقي أن تكون الأولوية لدى العاملين بإدارة الإئتمان بالبنوك لسياسة الإئتمان التي تحكم عملهم ثم للمؤشرات المالية الكمية التي يخضع للتحليل المالي الفني وأخيرا تأتي السمات الشخصية للعميل وبرغم أنها الركيزة الأولى والأساسية في منح القرض للعميل، إلا أن معظمها عوامل وصفية وغير كمية قد يختلف الحكم عليها من محلل إئتماني لآخر. أما بالنسبة للعميل طالب الإئتمان فمن الطبيعي أن يكون تركيزه على عوامل القوة التي يراها في السمات الشخصية له ولمشروعه، لكن وجود السياسة الإئتمانية للبنك في مرتبة سبقت المؤشرات المالية للعميل كانت بمثابة مفاجأه للباحث، وقد يكون تفسيرها أن المؤشرات والنسب المالية تحتوى على أمور فنية تحليلية قد لايكون العميل في هذا النوع من المشروعات على إلمام كافي بها.

7ـ اختبار فروض الدراسة :

للتعرف على العوامل الرئيسية المحددة لقرار الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية محل الدراسة من وجهة نظر أفراد العينة، يمكن عرض نتائج الدراسة كما يلي:

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

1/7 اختبار الفرض الأول للدراسة :

وينص هذا الفرض على أنه : " **لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار منح الإئتمان المصرفي والوضع المالي للعميل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة** " .

ووفقاً لنتائج اختبار T.Test لعينة واحدة وللقاعدة المتعارف عليها في تقييم نتائج هذا القرار، وهي رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من أو تساوي قيمتها الجدولية، أو إذا كان مستوى الدلالة أقل من أو يساوي مستوى معنوية الاختبار، وهي (0.05) ، وتظهر نتيجة الاختبار في الجدول التالي رقم (17) :

جدول رقم (17) لعينة واحدة لبيان طبيعة العلاقة بين قرار الإئتمان المصرفي والوضع المالي للعميلT نتائج اختبار

الفرض الأول	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة	القرار
H1	3.763	0.576	200	18.563	1.652	0.000	رفض

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات قائمة استقصاء الدراسة الميدانية.

وتشير النتائج الموضحة بالجدول السابق رقم (17) إلى رفض الفرض الأول للدراسة وقبول لفرض البديل.

2/7 اختبار الفرض الثاني للدراسة :

وينص هذا الفرض على أنه : " **لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار منح الإئتمان المصرفي والسمات الشخصية للعميل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، محل الدراسة** " .

ووفقاً لنتائج اختبار T.Test لعينة واحدة وللقاعدة السابقة المتعارف عليها في تقييم نتائج هذا القرار، تظهر نتيجة الاختبار في الجدول التالي رقم (18) :

جدول رقم (18) لعينة واحدة لبيان طبيعة العلاقة بين قرار الإئتمان المصرفي والسمات الشخصية للعميل T نتائج اختبار

الفرض الثاني	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة	القرار
H2	4.234	0.493	200	22.432	1.652	0.000	رفض

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات قائمة استقصاء الدراسة الميدانية.

وتشير النتائج الموضحة بالجدول السابق رقم (18) إلى رفض الفرض الثاني للدراسة وقبول لفرض البديل.

3/7 اختبار الفرض الثالث للدراسة :

وينص هذا الفرض على أنه : " **لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قرار منح الإئتمان المصرفي ونمط السياسة الإئتمانية للبنك المُقرض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، محل الدراسة** " .

ووفقاً لنتائج اختبار T.Test لعينة واحدة وللقاعدة السابقة المتعارف عليها في تقييم نتائج هذا القرار، تظهر نتيجة الاختبار في الجدول التالي رقم (19) ، حيث تشير النتائج الموضحة بالجدول إلى رفض الفرض الثالث للدراسة وقبول لفرض البديل.

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

جدول رقم (19) لعينة واحدة لبيان طبيعة العلاقة بين قرار الإئتمان المصرفي ونمط السياسة الإئتمانية للبنكT نتائج اختبار

الفرض الثالث	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة	القرار
H3	4.140	0.632	200	29.894	1.652	0.000	رفض

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات قائمة استقصاء الدراسة الميدانية.

وبعد رفض الفروض الثلاثة الأولى (H1, H2, H3) ، وقبول الفروض البديلة، يتضح وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من المتغيرات الأساسية الثلاثة، وهي: الوضع المالي للعميل، والسمات الشخصية للعميل، ونمط السياسة الإئتمانية للبنك المُقرض، وبين قرار منح الإئتمان المصرفي لعملاء المشروعات المتوسطة والصغيرة ، وذلك في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة، وهو ما يؤكد نتائج التحليل الإحصائي التي جاءت في الجداول السابقة (أرقام 15،14،13)

4/7 اختبار الفرض الرابع للدراسة :

وينص هذا الفرض على أنه : " لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأهمية النسبية للعوامل الثلاثة مجتمعة (الوضع المالي للعميل، والسمات الشخصية للعميل، ونمط السياسة الإئتمانية للبنك المُقرض) لفئتي الدراسة، في اتخاذ قرار الإئتمان المصرفي في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك المصرية، محل الدراسة" . ولإختبار صحة هذا الفرض نستخدم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات كل فئة من فئتي الدراسة ، وهو ما يظهر في الجدول التالي رقم (20)

جدول رقم (20) لعينة واحدة لبيان طبيعة العلاقة بين قرار الإئتمان المصرفي ونمط السياسة الإئتمانية للبنكT نتائج اختبار

الفرض الرابع	الفئــة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	القرار
H4	مديرو وموظفو الإئتمان	3.572	.591	0.012	199	0.008	رفض
	العملاء طالبي الإئتمان	4.323	.532				

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات قائمة استقصاء الدراسة الميدانية.

وتشير النتائج الموضحة بالجدول السابق رقم (20) إلى رفض الفرض الثالث للدراسة وقبول لفرض البديل، بما يعني وجود فروق ذات دلالة احصائية في الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة في قرار منح الإئتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بين فئتي الدراسة، برغم أهمية هذه العوامل في التأثير على القرار الإئتماني من وجهة نظر كلتا الفئتين. وهذه الفروق تؤكدها النتائج المعروضة في الجداول السابقة (أرقام 5،4،3) والتي عرضت المتوسطات الحسابية لمكونات العوامل الثلاثة من وجهة نظر فئتي الدراسة.

8ـ الاستنتاجات والتوصيات :

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY
ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

1/8 الاستنتاجات:

كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن الاستنتاجات التالية:

1/1/8 وجود دور ذو أهمية لعوامل (الوضع المالي للعميل، والسمات الشخصية للعميل، ونمط السياسة الإئتمانية للبنك المُقرض) في اتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، في البنوك التجارية محل الدراسة.

2/1/8 أن لكل من العوامل الثلاثة دوراً مهماً ذا دلالة احصائية في اتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، في البنوك التجارية محل الدراسة.

3/1/8 اختلف أفراد عينتي الدراسة حول ترتيب كل من العوامل الثلاثة في مجال التأثير في القرار الإئتماني، فوفقاً لرأي موظفو ومديرو الإئتمان بالبنوك محل الدراسة جاءت السياسة الإئتمانية للبنك في مقدمة الترتيب ثم المؤشرات المالية للعميل وأخيراً السمات الشخصية للعميل، أما وفقاً لرأي العملاء طالبي الإئتمان فقد جاءت السمات الشخصية للعميل في مقدمة الترتيب، ثم السياسة الإئتمانية للبنك وأخيراً المؤشرات المالية للعميل.

4/1/8 أظهرت النتائج وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية في تأثير العوامل الثلاثة على القرار الإئتماني، وذلك من وجهة نظر فئتي الدراسة.

2/8 التوصيات:

من خلال ما كشفت عنه نتائج الدراسة، يمكن للباحث عرض التوصيات التالية:

1/2/8 ضرورة تفعيل ما جاء في مبادرة البنك المركزي بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإيلاء العناية الكبيرة لتدريب عملاء هذه الشريحة من أصحاب المشروعات، وكذا العاملين بمجال الإئتمان بالبنك، وذلك لرفع مستوى الوعي في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الوعي المصرفي ومنهجية الإدارة الناجحة والتعامل الناجح مع البنوك.

2/2/8 ضرورة اهتمام البنوك بإعداد اجراءات عمل مكتوبة مستوحاه من السياسة الإئتمانية للبنك، مما يساعد العاملين في مجال الإئتمان على تحديد عناصر وأبعاد العوامل الأساسية المؤثرة على قرار منح الإئتمان.

3/2/8 ضرورة تركيز كل من البنوك المُقرضة والعملاء من اصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، على الالتزام بمعايير وقواعد منح الإئتمان المصرفي، فهي تحمي البنك من مخاطر الإئتمان وتمكن العميل من التعامل الآمن والمريح مع القطاع المصرفي.

9- المراجع :

1/9 المراجع باللغة العربية:

ابوكمال، مرفت علي، الإدارة الحديثة لمخاطر الإئتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل ، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية ، غزة، 2007

الدغيم، عبدالعزيز، التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، ***مجلة البحوث العلمية***، جامعة تشرين، المجلد(28) ، العدد(3)، 2006

INTERNATIONAL JOURNAL OF
MULTIDISCIPLINARY STUDIES ON MANAGEMENT,
BUSINESS, AND ECONOMY

ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

الزبيدي، حمزة محمود، إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002

العمرات، عبدالله احمد موسى، العلاقة بين عوامل المنح والتعثر في التسهيلات المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2003

اللحام، ايمن اسحق، العوامل الداخلية المحددة لقرار منح التسهيلات الإئتمانية المباشرة وأثرها على تعثر التسهيلات : دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المطرق، الأردن، 2003

لطفي، منير موسى، مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسئولي الإقراض والإئتمان بالبنوك التجارية العاملة في الأردن، ***مجلة دراسات، سلسلة العلوم الإدارية***، المجلد(29) ، العدد الأول، جامعة الأردن، عمان، الأردن، 2002

سباعي ياسر أحمد محمد: تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، مكتبة الجامعة، أسيوط: جمهورية مصر العربية، 2017.

سباعي ياسر أحمد محمد: إدارة المؤسسات المالية، مكتبة الجامعة، أسيوط: جمهورية مصر العربية، 2016.

شعباني، مجيد، و بن خليفة، احمد، ميكانيزمات التمويل المالي الحديث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ الصكوك الإسلامية نموذجا، ***مجلة الدراسات المالية والمصرفية***، الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية، القاهرة: السنة (26) ، المجلد(26) ، العدد الأول، 2019

صبح محمود: رأس المال العامل وتمويل المشروعات الصغيرة، القاهرة: دار البيان للطباعة والنشر، 2004.

مطر ، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010

2/9 المراجع باللغة الإنجليزية:

Bellucci, A., Borisov, A. and Zazzaro, A. (2010) **"**Dose Gender Matter in Bank Firm relationships? Evidence from small business lending", ***Journal of Banking and Finance***. Vol. 34.2010

Cavallo, Michele and Majnon, Giovami **"Do Banks Provision for Bad Loans in Good times: Empirical Evidence and Policy Implication?"** World Bank Paper, No.(2619) Washington D.C, USA.2001

Chi, Li-Chiu and Tang, Tseng-Chung "Bankruptcy Prediction: Application of Logit Analysis in Export Credit Risks" ***Australian Journal of Management,*** Vol. 31, No.1, ProQuest Research Library.2006

Foos, Daniel , Nordenb, Lars and Webera, Martin C., Loan growth and riskiness of banks, ***Journal of Banking & Finance,*** Vol. 34, No. 12,2010

Gibson, Charles H." **Financial Statement Analysis"** 12th Edition. The University of Toledo, Emeritus.2011

Ioannidou, Vasso and Ongena, Steven (2010) "Times for a Change: Loan Conditions and Bank Behaviour when Firms switch Banks**",** ***The Journal of Finance***. Vol. LXV. No.5.2010

Credit Lakshmi, P. Vasantha and Murugan, M. Sakthivel), A Market Study on Bank ***Bank*** Facilities to Small and Medium Enterprises, ***The ICFAI University Journal of Management***, Vol. VIII, No. 2,.2009

Siam, Walid Zakaria, Khrawish, Husni Ali, Al-Daas , Abdalla (2011). The Utilizing of Financial Analysis in Rationalizing Decision of Granting Credit Facilities.

ISSN: 2735-5446 VOLUME 4, ISSUE 1, 2021, 24 – 55. www.egyptfuture.org/ojs/

Maitah , Mansoor , Zeda, Khalid and Shibani, Bashir (2012), Factors Affecting the Usage Level of Financial Analysis by Credit Officers in the Credit Decision in

Youssef, Abdullah, Mohammed, Mahmoud, QUALIFYING YOUTH FOR THE LABOR MARKET AND MECHANISMS FOR FINANCING YOUTH EMPLOYMENT IN CITIES IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA REGION ... WITH EXPOSURE TO THE EXPERIENCES OF CAIRO AND ALEXANDRIA, International Journal of Multidisciplinary Studies on Management, Business, and Economy, .Vol.2, No.2, 2019, pp. 24-27

3/9 المواقع الإلكترونية:

اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه (نسخة إلكترونية)، على الموقع:

http://www.uabonline.org/ar/research/financial.

الأسرج حسين عبدالمطلب: انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري: ورقة بحثية مقدمة لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية، (نسخة إلكترونية) متاح على الموقع:

http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm.

شنايدر فريدريك ، إنستي دومنيك: الاختبار وراء الظلال: نمو الاقتصاد الخفي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد (30)، مارس 2002، (نسخة إلكترونية) على الموقع:

http://www.inf.org/external/pubs/pt/issues30/ara/issue30.

هاشم يحيى محمد محمد: التجارب الدولية لشبكات الحماية الاجتماعية كآلية لمواجهة الفقر: دراسة تحليلية، (نسخة إلكترونية) على الموقع:

https://Jssa.Journals.ekb.eg

Received: April 2021

Accepted: June 2021